ملخص الرسالة

شهد هذا القرن الذي أوشك على الانتهاء أحداثاً كثيرة ومتعددة، أهمها الحروب العالمية المدمرة العالميتين الأولى والثانية والتي نتج عنها نظاماً دولياً ثنائي القطبية استمر لمدة أربعة عقود مضت. وهناك حدثين هامين آخرين حصلا في العقد الأخير من هذا القرن وهما انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية وسياسية في العالم، ولا ننسى الحروب الدامية التي حدثت والتوجهات السلمية لبعض الدول المتصارعة والتغيرات الديمقراطية والمدنية التي اجتاحت دول كثيرة في العالم. فهذه الأحداث وهذه التحركات ستلقي بظلالها على النظام الدولي القادم لا سيما وإننا جميعاً نضع أقدامنا على العتبة الأولى من القرن الواحد والعشرين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: "هل ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على السياسة العالمية والشرق أوسطية أم أن هناك شركاءاً آخرين كالاتحاد الأوروبي الذي يتوقع له أن يلعب دوراً بارزاً في تحديد ملامح السياسة العالمية والشرق أوسطية؟

لقد حاولت من خلال هذه الأطروحة الإجابة عن هذا السؤال ضمن المعطيات الملموسة وبالطريقة العلمية. فقد توصلت الأطروحة إلى أن النظام الدولي الحالي يمر في مرحلة انتقالية أي في مرحلة مخاض. ونتائج عملية الولادة أصبحت ملموسة ومرئية، فمن المحتمل أن لا تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على توجيه حلفائها أو غيرهم باتجاه السياسة الخارجية التي تحقق مصالحها فقط. فالكثير من الدول وخاصة الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة لم تعد جميعها تحترم القوانين الأمريكية الداعمة إلى المقاطعة الاقتصادية للدول التي تعتبر متمردة على الإرادة الأمريكية. هذا ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على شن الحروب لوحدها كونها لا تستطيع أن تتحمل أعباء هذه الحروب. وقد لوحظ ذلك في حرب الخليج الثانية والثالثة وكان واضحاً أيضاً في حرب البلقان، واعترف صانعوا السياسة الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على الحفاظ على هيمنتها وسيطرتها على كافة بقاع العالم لأن ذلك يرهقها

من الناحية الاقتصادية ويتناقض أيضاً مع سياستها الخارجية المعلنة الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

أدى هذا التراجع الأمريكي على الحلبة الدولية من جهة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى إلى وجود فراغ عملت دول أوروبا الغربية في إطار الاتحاد الأوروبي على ملئه، ساعدها على ذلك النمو المستمر في القوة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي وتبوؤها موقعاً مرموقاً في سوق التجارية العالمية. فقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بعد انهيار سور برلين قبل عشرة سنوات بتطوير أشكال وحدتها الاقتصادية والتي ظهرت واضحة في تعزيز الحريات الأربع وتقوية وتطوير السياسة الأوروبية الخارجية خاصة تلك "المتوسطية". وقد كان إعلان برشلونة من العام ١٩٩٥ والذي تمثل بإعلان دول الاتحاد الأوروبي عن استقلالية القرار الأوروبي والتخلص من التبعية للولايات المتحدة بمثابة تحدي القرن، لاستقلالية القرار الأوروبي والتخلص من التبعية للولايات المتحدة. وقد خلصت الأطروحة إلى أن مشروع المتوسطية بدأ فعلاً منذ عشرة أعوام أو أكثر إلا أنه تبلور رسمياً في العام ١٩٩٥. والمشروع الأوروبي المتوسطي هذا يفرض على الاتحاد الأوروبي دوراً سياسياً في الوطن العربي، وقد ظهر ذلك في تنامي الدور الأوروبي في العملية السلمية، حيث جاء إعلان برلين عام ١٩٩٩ ليؤكد عزم دول الاتحاد الأوروبي لعب دور سياسي موازٍ للدور المالي الداعم للعملية السلمية. وهذا ما تؤكده الأطروحة التي خلصت أيضاً إلى أن مطالبة الاتحاد الأوروبي بتفعيل دوره السياسي في المنطقة وحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي إن هو إلا تعبيراً حقيقياً عن حاجة دول الاتحاد نفسها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي، من هنا جاءت هذه الأطروحة لتجيب على العديد من الأسئلة المتعلقة بدعم الاتحاد الأوروبي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني لأن هذا الاعتراف والدعم هما مفتاحا الأمان والاستقرار في المنطقة. وأخيراً توصلت الأطروحة إلى أن مطالبة الاتحاد الأوروبي بدور سياسي فاعل في العملية السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي ما هو إلا تعبير حقيقياً عن حاجة دول الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مصالحها في الوطن العربي، حيث أن الحفاظ على هذه المصالح والبحث عن مصالح أخرى لا يتم في ظل استمرار النزاع العربي الإسرائيلي، بل يمكن تحقيق تلك المصالح ومضاعفتها في ظل الاستقرار السياسي الأمني في الوطن العربي، من هنا

أجابت الأطروحة على الأسئلة المتعلقة باهتمام الاتحاد الأوروبي بتطبيق الشرعية الدولية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني لأن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة هو مفتاح الأمان والاستقرار في الوطن العربي